

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون المدني :

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها :

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتعمير :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ :

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ في شأن بعض قواعد وإجراءات التصرف في أملاك الدولة الخاصة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن تخصيص مساحة من الأراضي لهيئة مينا القاهرة الجوى :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن اعتبار بعض الأراضي المملوكة للدولة واللازمة لإنشاء مدينة الشروق من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٨ باعتبار بعض الأراضي الواقعة بثلاث جنحية من الأراضي المخصصة لأغراض إقامة المناطق السياحية؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية والقواعد الخاصة بها؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن إعادة تخصيص مساحة ٢٤٩,٣ فدان من الأراضي المملوكة للدولة لاستخدامها في الأنشطة العمرانية؛ وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١١٩ لسنة ٢٠١٥ بشأن إعادة تخصيص مساحة ٥٣,٢ فدان من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة لصالح هيئة المجتمعات العمرانية كمجتمع عمراني جديد وضمها إلى مدينة الشروق؛ وعلى ما عرضه القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي؛ وعلى موافقة المركز الوطني لخطيط استخدامات أراضي الدولة؛ وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(المادة الأولى)

تعتبر من مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام القانونين رقمي ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ، ٧ لسنة ١٩٩١ المشار إليهما الأراضي المحصورة بين حدود كردون مدينة بدر والطريق الدائري الإقليمي شرقاً وطريق الإسماعيلية الصحراوي شمالاً، وطريق القاهرة / السويس الصحراوي جنوباً ، والطريق الدائري ومحور سعد الشاذلي غرباً اللازمة لتعديل حدود كردون مدينة الشروق بمساحة ٥٢٩٩١,٨٣ فدان ، تعادل ٤٢٢٦,٩٨٤ مترًا مربعاً ، وذلك وفقاً للخريطة وكشوف الإحداثيات المرفقة بالقرار ، مع التأكيد على الملكيات المثبتة سواه مملوكة للجهات الحكومية أو للجهات الخاصة أو للأفراد .

(المادة الثانية)

تُسلم «الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية» «هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة» كافة المستندات الموجودة بحوزتها و المتعلقة بمساحة الأرض المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار ، بما فيها تلك المثبتة لأى تعاملات قمت على أجزاء منها ، أيًا كان غرضها ، وسواء كان التعامل لجمعيات أو أفراد أو شركات خاصة أو عامة ، وذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار .

(المادة الثالثة)

على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الانتهاء من وضع المخططين الاستراتيجي والتفصيلي للمساحات المضافة لمدينة الشروق خلال مدة لا تزيد على عام ونصف من تاريخ صدور هذا القرار ، وبما يحقق تنميتها على الوجه الأمثل ، وتحقيق الاستفادة القصوى من موقعها المتميز .

(المادة الرابعة)

على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إجراء حصر على الطبيعة للعقارات التي قد تكون كائنة بمساحة الأرض المبينة بالمادة الأولى من هذا القرار ، ومراجعة ذلك على ما هو ثابت بالمستندات ، لبيان مدى مطابقة وضع تلك العقارات مع المخططين الاستراتيجي والتفصيلي لمدينة الشروق ، واتخاذ إجراءات تحصيل المستحق للدولة من مقابل نقدى أو عينى عن تغيير تخصيص مساحة الأرض موضوع هذا القرار .

(المادة الخامسة)

يصدر رئيس الوزراء بناءً على عرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية قراراً بقواعد وضوابط تحصيل مستحقات الدولة وتنظيم توزيع المتحصلات الناشئة عن تطبيق هذا القرار ، وكذا اتخاذ إجراءات نزع الملكية لمنفعة العامة إن كان لذلك مقتضى ، وذلك كله وفقاً للقانون .

(المادة السادسة)

يتولى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي كل في مجال اختصاصه وتحت إشراف رئيس مجلس الوزراء ، متابعة تنفيذ الأعمال والتكليفات الواردة في هذا القرار والعمل على إنهائها في المواعيد المقررة .

ويقدم الوزيران تقريراً شهرياً إلى مجلس الوزراء يتضمن ما نفذ من أعمال وتكليفات وبيان أسباب عدم تنفيذ مالم ينفذ منها .

ويرفع رئيس الوزراء إلى رئيس الجمهورية تقريراً تفصيلياً بما تم من أعمال وتكليفات ومعوقات التنفيذ وذلك كل ثلاثة أشهر على الأكثـر .

(المادة السابعة)

يلغى كل نصٍ يخالف أحكام هذا القرار .

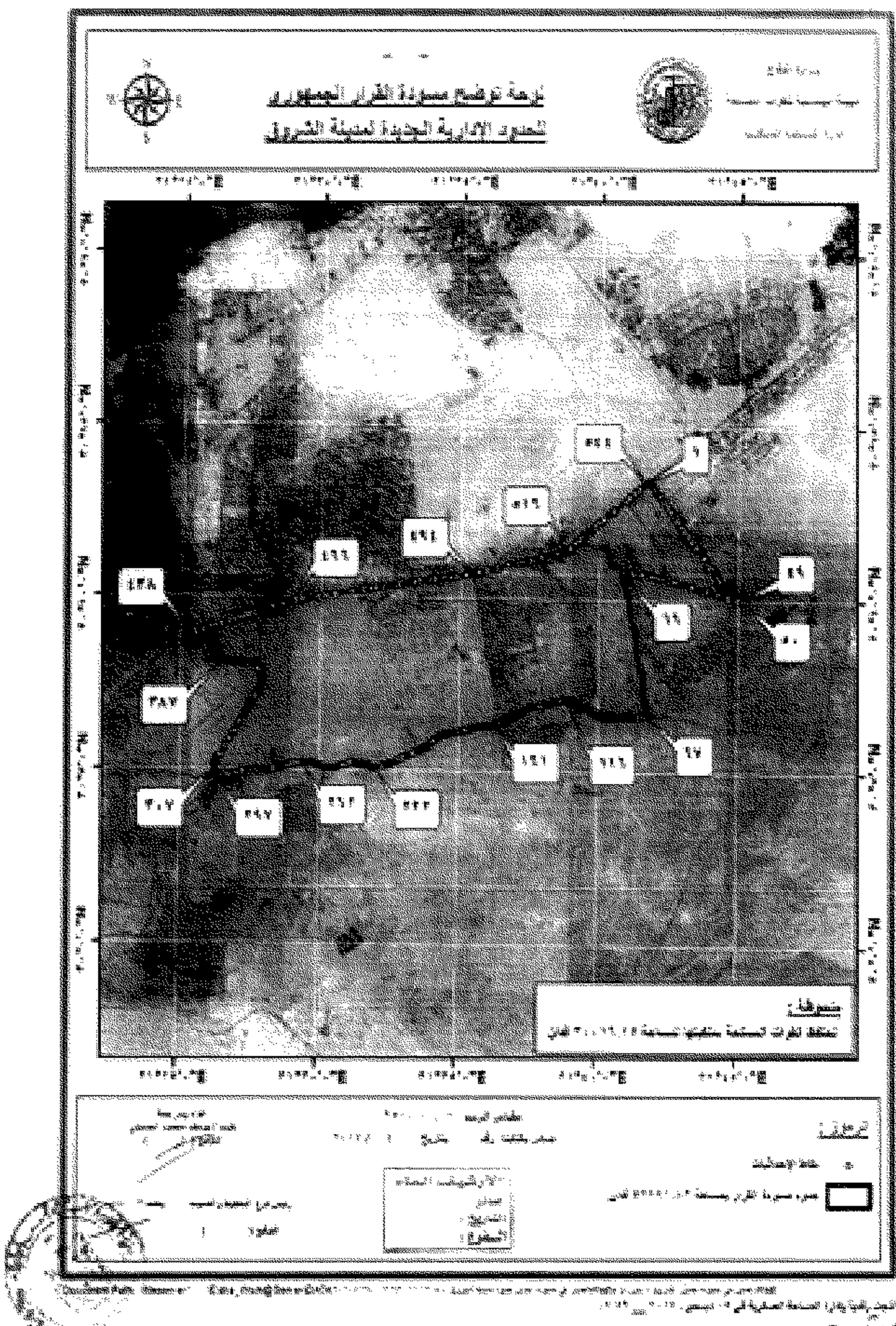
(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ٢٠١٧ م) .

عبد الفتاح السيسى



WGS 84 - نسبت المواقع بين المدن والبلدات والمدن والبلدات - ونطاق



卷之三

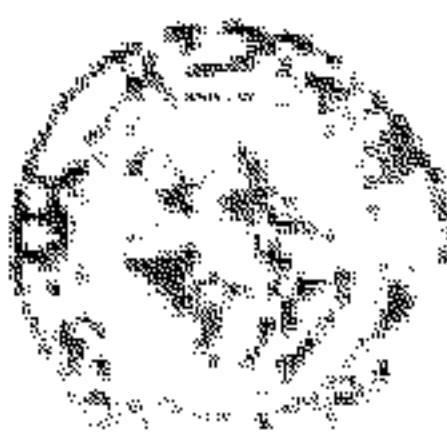
٨ - الجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكرر (د) في ٢٧ ديسمبر سنة ١٤١٧



卷之三

الجريدة الرسمية - العدد ٥١ مكرر (د) في ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠١٧ ٩

卷之三十一

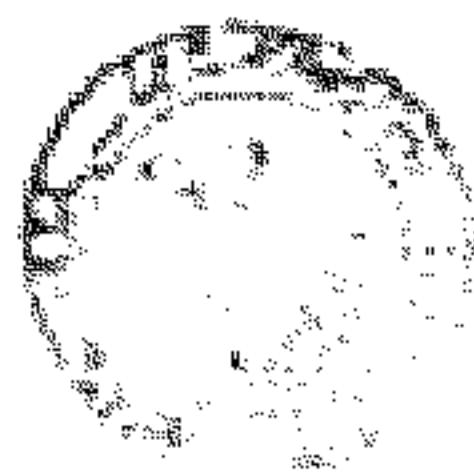


١. الجريدة الرسمية - العدد ٥١ مكرر (د) في ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠١٧.

الكتاب السادس عشر - ملوك - السجدة - سورة العنكبوت - سورة العنكبوت

1980-81

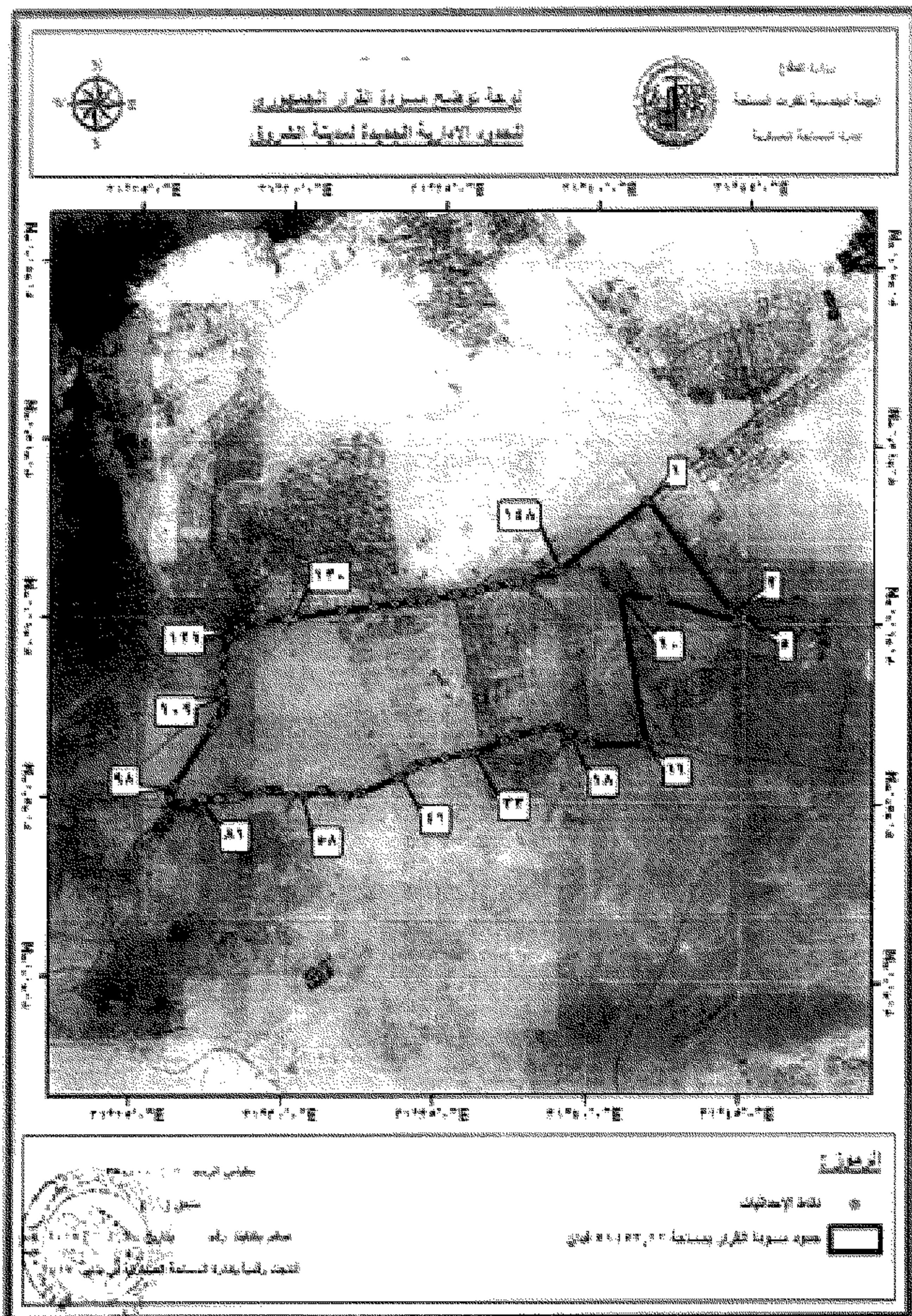
卷之三



٢٠١٣ - تأليف: إبراهيم بن عبد الله العتيقي - تحقيق: د. محمد بن عبد الله العتيقي - الناشر: دار ابن حجر

卷之三





**لذلك إنما يندرج تحت المفهوم المعماري للمدينة كلّيّة من مدنية المعاشر، مدنية المترافق، مدنية
طوريان المطروحة وأشكال مدنية أخرى (صروح) - يطلقها WGS**

نقطة - تحديد معرفة القراءة المعمولية لقسم العدوى الإدارية (التي من مدينة البليدة) . - مدينة البليدة .
مدينة البليدة واصناد مدينة البليدة (صيغة) - ينتمي WGS 84



卷之三



رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٧/٦٥ الهيئة العامة لشئون المطبع الأهلية ٢٥٧٨٣ / ٢٠١٧ - ٢٠١٧/١٢ - ١٣٨